# الملخص

للدستور المكان الاسمى في كل منظومة قانونية فهو المرجع الذي تبنى عليه مؤسسات الدولة وتشريعاتها المختلفة فهو الضامن للنظام الاساسي والكافل للحقوق والحريات كذلك ان وضع دستور جديد او تعديله يعد حدثا تاريخيا في حياه الدول حيث تحظى عملية صياغة مشروع الدستور الجديد او تعديل الدستور النافذ بأهمية بالغة خصوصا في الدول حديثة الخروج من حكم دكتاتوري او عسكري او استعماري, كذلك لازدياد وظائف وصلاحيات الدولة حيث اخذ الدستور بالتدخل في شؤن المجتمع من خلال الاشارة الى التعليم والصحة والاقتصاد وغيرها من الامور المهمة التي تكون على علاقة مباشرة مع الشعب, فبناء الدولة الحديثة يبدا من خلال نفاذ الدستور وقد ثبتت التجارب المقارنة ان الصياغة الدستورية الصحيحة تؤدي الى استقرار منظومة الدولة لذلك فان الصياغة الدستور تكون اصعب من صياغة التشريعات الاخرى الادنى منه وتضع على كاهل اللجنة المكلفة بالصياغة مسؤولية اكبر.

لكن السؤال يثار هنا ماهي القواعد التي تنظم عملية صياغة الدستور؟ ومدى تأثير هذه القواعد على تطبيق الدستور هل يتأثر الدستور ويتصدع عند عدم اتباع هذه القواعد ام لا ؟.

وللإجابة على هذا التساؤل نود ان نبين اولا ان موضوع دراستنا يكتسب اهمية خاصة, وذلك لتعلقه بالتنظيم الصحيح للدولة وفق الاطر القانونية, كذلك لم يحظى موضوع دراستنا باهتمام الفقه الدستوري العربي الا ما ندر, فلم نجد دراسة صريحة عن القواعد التي تنظم صياغة الدساتير, مع اهمية هذا الموضوع كونه يعد المرجع الام لبقية القوانين وايضا يعد الاساس لبناء الدولة الحديثة.

ولإضفاء قيمة علمية على دراستنا ارتئينا ان نجعلها دراسة مقارنة وذلك للوقوف على اهم القواعد التي اتبعت في صياغة الدساتير في الدول ذات الدساتير الحديثة

وقد اقتضت طبيعة الدراسة تقسيم موضوع ( القواعد المنظمة لصياغة الدساتير ) الى ثلاث فصول قد خصصنا الاول منها لدراسة بناء الدستور, اما الثاني فقد خصص للتعريف بالصياغة الدستورية ودور الشعب فيها, اما الثالث فتناولنا فيه الية صياغة

الدساتير, وفي الخاتمة فقد وضعنا فيها اهم ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات لعلها تؤخذ بعين الاعتبار عند الشروع بتعديل الدستور او وضع دستور جديد.

واخيرا لا نقول ان كل ما ذكر في موضوع الدراسة هو الصواب فالراي هو ما يصل اليه الباحث في وقت معين اثر جهد معين,